

عوامل نجاح اليورو في ظل الفرص و التهديدات التي يطرحها أمام الاقتصاديات الأوروبية

الأستاذ: بوقرة رابح
الأستاذ: جباري عبد الوهاب
جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

مقدمة:

لقد أصبحت العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" الآن من كبريات الظواهر المهمة على ساحة التجارة الدولية إذ ستستفيد منطقة الأورو من ظروف اقتصادية أقل تعرضا للتقلب عن ما كانت عليه في الماضي. و تختلف وجهات النظر حول اليورو فالمؤيدون يعددون مزاياه و المعارضون يبالغون في إبراز عيوبه، إلا أن صورة هذا الحلم الأوروبي اكتملت مع مطلع عام 2002 إذ تناول الاتحاد الأوروبي في عدد من الدراسات و الندوات في السنوات الأخيرة مسألة الأورو بالتحليل و النقاش خاصة الدور الذي أمكن أن تلعبه هذه العملة بصفتها عملة دولية إلى جانب الدولار الأمريكي و غيره....و بعد ثلاث سنوات من إصدارها و سنة من تداولها لا تزال هذه العملة تثير عددا من التساؤلات منها على سبيل المثال قدرتها على منافسة الدولار الأمريكي و حظوظ نجاحها كعملة دولية و تأثيرها على الاقتصاديات الأخرى. و من جهة أخرى كيفية التعامل مع الفرص و التهديدات التي تواجه هذه الاقتصاديات.

أولا: عوامل نجاح العملة الأوروبية الموحدة "الأورو":

لقد استقبلت أوروبا القرن الحادي والعشرون و هي تشكل مركز ثقل اقتصادي و مالي عالمي يوفر إمكانية النجاح و الاستمرار للأورو و إقامة ولايات متحدة أوروبية و من أهم عوامل نجاح الأورو نجد:

- تقدر نسبة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنحو 60% من تجارة هذه الدول الإجمالية.
- مساهمة تعادل نحو 19.4% من الناتج الإجمالي العالمي مقابل 19.6% للولايات المتحدة الأمريكية
- حصة تقدر بـ: 18.6% من التجارة العالمية مقابل 16.6% للولايات المتحدة الأمريكية.
- يتجاوز الناتج الإجمالي لدول الأورو (6) تريليون دولار و وصل إلى 7 تريليون دولار عام 1998 و هو ما يعادل الناتج الإجمالي المحلي تقريبا.

أما الجوانب التي تفوقت فيها أمريكا على دول منطقة الأورو في الجوانب المالية حيث أن هذه الأخيرة تصدر ما يقارب 34.5% من إجمالي ضمانات النقد الدولية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتصدر حوالي 37.2% أما فيما يتعلق بالتداول النقدي العالمي يتم في أوروبا 35% بالنقد الأجنبي مقابل 48% في الولايات المتحدة الأمريكية و هذه النسب مرشحة للارتفاع بعد التعامل بالأورو و الذي يتحدى الدولار على أسواق المال و العملات الأجنبية إلا أنه نمن الناحية أخرى يواجه بعض التحديات إذ على دول المجموعة أن تتسق فيما بينها فيما يخص السياسة المالية للحد من التضخم و تجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا مهما بين الدولار و الأورو حيث أن الأول يصدر عن سلطة سياسية واحدة بينما الثاني يصدر عن اتحاد مكون من عدة سلطات سياسية فنجاح الأورو مرهون بمدى استعداد الدول الأعضاء لتحقيق النمو الاقتصادي الأوروبي الأمل و توفير القوة السياسية العالمية حيث يقول

جاك ساتير : "إن الوحدة النقدية لكي تتجح و تكون مقبولة من طرف المواطنين بحاجة إلى تسجيل في إطار مشروع سياسي متكامل".

I- أهمية العملة الأوروبية الموحدة (الأورو):

- 1- يحقق اليورو العديد من المزايا للدول الأعضاء و تتجلى أهميته في النقاط الموالية:
إنهاء مخاطر تذبذب أسعار العملات المنفردة كالليرة الإيطالية و الفرنك الفرنسي... و بالتالي لن تعود هنالك حاجة إلى تبدل أو تصريف العملات ببعضها البعض و دفع الرسوم على ذلك حيث قدرت المفوضية الأوروبية هذه المصاريف بحوالي 17.6 مليار \$ حيث أن المواطن سيمتتع بالقوة الشرائية لوحدة النقدية بالإضافة إلى التخفيف من تقلبات العملة و توزيع الدخل و الاستثمار.
- 2- إلغاء الحاجة إلى عمليات التغطية الضرورية و الذي أضفى جوا من الاطمئنان على المعاملات المالية و التجارية و كذا الاستقرار الاقتصادي و مواجهة البطالة.
- 3- في ظل الأورو يتم اتخاذ قرارات التعامل بالأوراق المالية و الاستثمار تبعا لكل قطاع. بدل التركيز على السوق المالية الخاصة بدولة ما المر الذي يؤدي إلى خلق وعي و اهتمام لدى المستثمر الأوروبي تجاه القطاعات التي كانت خارج نطاق الاهتمام لعدم قوتها في البورصة المحلية.
- الأورو يؤدي إلى شفافية واضحة في الأسعار إذ أن سعر أية سلعة سيحدد تلقائيا بعملة واحدة و بالتالي تسهل عملية الانتقاء و التسوق و هذا ما يمح باشتداد المنافسة بين الدول المنتجة و كذا اتساع حجم الأسواق.
- فقد كانت هنالك فروقات أسعار ملحوظة بين الدول الأعضاء ثم بدأت في التلاشي مع شفافية الأسعار كما أتيح للمستهلكين أن يقارنوا بين مباشرة بين أسعار جميع السلع و الخدمات لأن العملات المحلية اختفت و حل محلها الأورو في كافة التعاملات المتعلقة بالبيع و الشراء.
- 4- مكافحة التضخم و ذلك من خلال تثبيت سعر صرف العملة و تحديد نسب الفوائد.
- 5- كما أن سياسة سعر الصرف المركزي الأوروبي على تواصل مع السياسة التي يتبعها حاليا المصرف المركزي الألماني و هذا القدر من الثبات كان له الأثر الإيجابي على العمليات المالية و النقدية.
- 6- التخفيف من إمكانية الوقوع في عجز كبير في ميزانية الدول الأوروبية خاصة أن الاتفاقية التي تم عقدها بين هذه الدول تنص على إمكانية فرض غرامات مالية على الدول التي تجاوز عجز موازنتها العامة الحد المنصوص عليه في اتفاقية ماستريخت.
- 7- توفر الوحدة النقدية العديد من الفرص للشركات الأوروبية لتحقيق وفورات حقيقية من خلال كيفية إدارة أعمالها الإنتاجية و التسويقية و المصرفية.
- 8- سيكون الأورو العملة التي لا تتأثر بوجود الحدود الجغرافية بين الدول وهذا ما سيساهم في اندماج السوق و سيرفع التبادل نتيجة للتبادل عبر الحدود.
- 9- القدرة على إعادة صياغة الأسواق المالية الأوروبية العالمية و تحويل النظام المالي و الدولي إلى نظام ثنائي أو ثلاثي أين ستفرض عملتان أو ثلاث عملات سطررتها على مجمل الحركة الاقتصادية العالمية "الأورو"، الدولار الأمريكي وكذا اللين الياباني .
- 10- إدخال العملة سرع من وتيرة التحولات و التغيرات في أوروبا و من أهم الإفرازات الناتجة عن التحولات الهيكلية:

- استقطاب زبائن إقليميين و دوليين إلى الأسواق المالية الأوروبية
- تقديم خدمات مالية أكثر فعالية و أهمية.
- منح الدائنين و المودعين الأوروبيين أسعار منافسة للقروض و الودائع.
- و سيكون الأورو بمثابة الوافي من مختلف الأزمات و الاختلالات التي تواجهها الأسواق المالية العالمية و بالمقارنة بين كل من إيجابيات و سلبيات الأورو نجد أن له دورا بدا يتنامى أين أصبح يمار وظائف العملة الدولية. لكن هذا الأمر مرهون بالعديد من الشروط الواجب توافرها لتحقيق هذه المكاسب.

II- شروط نجاح تدويل الأورو:

من المعلوم أن البنك المركزي هو الذي يحدد العملة المستخدمة على الصعيد المحلي، بينما نجد أن السوق هي التي تحدد العملة المستخدمة على النطاق الدولي، و من ثمة فإن هناك عدة شروط لنجاح تدويل الأورو و هي كالآتي:

الشرط الأول: تامين وظائف العملة الدولية كمّا و نوعاً :

و يعني ذلك مدى قدرة العملة الأوروبية على الاستجابة للتحدي المتمثل في تامين الوظائف المطلوبة منها كعملة دولية نوعا و كلفة. إذ أن الوظائف التقليدية المطلوبة من أي عملة هي أن تكون وحدة حساب و وسيلة دفع و ادخار و احتياط. وهذه الوظائف تبدو أكثر تعقيدا على المستوى الدولي ففي ظل العولمة المالية و ما رافقها من إبداعات مالية دولية أن تستجيب لحاجات و رغبات المستثمرين و المدخرين و المنتجين و الوسطاء الخواص و الأفراد و المؤسسات.

الشرط الثاني : تسيير اقتصاد فعال في منطقة الأورو:

و يتم ذلك على المديين القصير و المتوسط طبقا لمعايير التقارب النصوص عليها في ميثاق الاستقرار و النمو ضمن معاهدة ماستريخت، هذه الأخيرة التي نصت على خمسة معايير للتقارب يعد احترامها ضروريا من اجل الانضمام إلى الوحدة النقدية.

الشرط الثالث : سياسات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد النقدي الأوروبي :

تؤثر هذه السياسات بشكل مباشر على وتيرة النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاديات الوطنية لمختلف الدول الاتحاد المعنية فالعملة الموحدة لا يمكن أن تتجح إلا إذا كانت وتيرة النمو الاقتصادي في المنطقة مرتفعة من اجل تقليص البطالة و من اجل تقليص الفوارق التنموية بين دول الاتحاد المشتركة في العملة الموحدة.

الشرط الرابع : استعداد البنك المركزي الأوروبي للقيام بمهامه:

أي مدى استعداد البنك المركزي الأوروبي لتكثيف سياساته النقدية الموكلة إليه و السهر على الالتزام بضوابطها.

الشرط الخامس: الاستعداد الأمريكي للتعاون مع منطقة الأورو :

حيث انه في هذا السياق يعد من الأهمية بمكان وجود استعداد لدى الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون الاقتصادي و النقدي مع منطقة الأورو، و خاصة في ميدان استقرار أسعار الصرف بين الدولار و العملة الأوروبية، فمن بين مشاريع التعاون الأمريكي الأوروبي المتداول حاليا ما يسمى بسوق تجارية جديدة أي منطقة تبادل حر بين دول الاتحاد من جهة و الولايات المتحدة من جهة أخرى بحلول عام 2012. فإيجاد مثل هذا الإطار من شأنه أن يؤدي إلى تعاون نقدي بين الطرفين يساعد بلا شك على تحقيق استقرار أفضل في سعر الصرف بين الدولار و الأورو.

الشرط السادس: المحافظة على مكانة الأورو مقابل العملات المنافسة:

و يتمثل هذا الشرط في مدى قدرة الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي على الجمع بين الحفاظ على مكانة الأورو مقابل العملات الدولية المنافسة و انفتاح الاتحاد الأوروبي على دول أوروبا الوسطى و الشرقية .

الشرط السابع: تعلق الأورو بمعدل صرفه مقابل الدولار:

فنجاح الأورو يتعلق بمعدل صرفه بالمقارنة مع الدولار ففي ظل العولمة الاقتصادية نلاحظ أن رفع قيمة العملة يحدث آثارا سلبية، فالمطلوب من الأورو أن يوازن بين خصائص العملة القوية و المستقرة ملبيا بذلك حاجات المستثمرين و المدخرين على ألا يؤثر ارتفاعه على وتيرة النمو في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

الشرط الثامن : النجاح في التعامل مع الصندوق النقدي الدولي:

و يمثل هذا الشرط في مدى استعداد صندوق النقد الدولي لاحتواء و معالجة الأزمات الاقتصادية و المالية المتعلقة بالعملة الأوروبية الموحدة إذ من المعروف أن الدول المنضمة للوحدة النقدية بقيت أعضاء في صندوق النقد الدولي, وكل دولة من هذه الدول حافظت على نصيبها , فبعد عام 1999 بلغ مجموع الأنصبة المتركمة 23% من مجموع الأنصبة و بنصيب اكبر من نصيب الولايات المتحدة البالغ 17%. وعلى الرغم من هذا النصيب الهام فان الإشكالية تبقى في مدى استعداد الدول الصناعية الكبرى و المؤسسات النقدية و المالية للتدخل في أوقات الأزمات لإنقاذ الأورو.

و مما سبق نخلص إلى أن نجاح تدويل الأورو و وصوله إلى مكانة تجعله منافسا حقيقيا لل عملات الدولية لن يكون إلا بتحقيق الشروط السابقة و على العموم فان أي إدارة أو حكم راشد على مستوى السياسة النقدية و المالية و الضريبية و الاقتصادية من بل بلدان العملة الأوروبية الموحدة من جهة و تحديث السوق المالية من جهة أخرى هما شرطان لاغنى عنهما لتوفير الخدمات المطلوبة من طرف المستثمرين و المدخرين كي يتسنى للأورو منافسة العملات الدولية و بالتالي أن يكون عملة دولية قوية و مستقرة.

ثانيا: الفرص و التهديدات المطروحة أمام الأورو:

لا شك في أن الكثير من المحللين الاقتصاديين متفقون على اعتبار انطلاق الأورو حدثا مهما توجت به أوروبا مسيرتها التوحيدية مع نهاية القرن العشرين, حيث تسعى دول المنطقة إلى جعله المنافس للدولار و كذا العملة صاحبة الوزن الثقيل في التعاملات الدولية. غير أن هذا لا يفي خلو هذه الأفق من مخاطر و تهديدات مستقبلية تحول دون وصول هذه الدول إلى تحقيق ما تصبو إليه.

I-التهديدات والآثار السلبية المتوقعة للأورو:

هناك العديد من التهديدات و الآثار غير المرغوبة التي من المتوقع أن تحول دون وصول دول منطقة الأورو إلى الوصول إلى ما تطمح إليه, و من أبرزها نذكر مايلي:

1- إطلاق الأورو في ظل عدم اكتمال الوحدة السياسية الأوروبية:

لقد تبين للدول ذات النفوذ في الاتحاد الأوروبي أن السلبات السياسية لعدم الانضمام للأورو اكبر بكثير من الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الانضمام للأورو, إذ أن ضعف الاندفاع باتجاه الاندماج السياسي في بلدان الأورو قد لا يبطئ عملية الدفع باتجاه الاندماج الاقتصادي فيما بينها فحسب و إنما يكون عقبة تعرقل مسيرتها من ناحية , و من ناحية أخرى سيعمل على إضعاف الأورو الذي سيحتاج إلى سلطة سياسية قوية تمثله في أوروبا و في المحافل الدولية .

و يسود الاعتقاد بأن الوحدة السياسية ضرورة حتمية لنجاح الوحدة النقدية و ذلك نظرا للأسباب التالية: ⁱⁱⁱ

- لا يمكن للوحدة النقدية العمل بكفاءة في ظل غياب حكومة مركزية تتولى إدارتها, والإشراف على طبع و سك العملة وتوزيعها على الحكومات و البنوك المركزية الوطنية.
- لا بد للبنك المركزي الأوروبي أن يكون مسؤولا أمام حكومة مركزية .
- بافتراض قيام وحدة نقدية قبل قيام وحدة سياسية فان مجريات الأحداث سوف تفرض الحاجة العملية للوحدة السياسية لأن ذلك يؤدي إلى توسيع نسبة الشيكوخة.
- يرى العديد من المحللين أن حكومات دول الاتحاد الأوروبي سوف تدرك- أجلا أو عاجلا- ضرورة إقامة حكومة مركزية على مستوى دول الاتحاد, تنفذ سياستها حكومات وطنية رمزية في الدول الأعضاء, أي أن هذا الفريق يعتقد بفشل الوحدة النقدية ما لم تتبعها وحدة سياسية و من ناحية أخرى يرى البعض الآخر من المحللين إمكانية قيام وحدة نقدية بدون قيام وحدة سياسية ويعترف هؤلاء بأن السوابق التاريخية لذلك قليلة منها الوحدة النقدية التينية في القرن التاسع عشر.

2- التخلي عن السيادة الوطنية في تقرير بعض السياسات الاقتصادية:

تلتزم دول الوحدة النقدية بموجب اتفاقية ماستريخت و خاصة بعد إطلاق الأورو- بالتخلي عن عملاتها الوطنية و تلاشي دور بنوكها المركزية و تدخل البنك المركزي الأوروبي في صياغة سياساتها الاقتصادية المستقلة بما يعنيه ذلك من الحد من حرية هذه الدول في اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقلة فعلى سبيل المثال تفرض الاتفاقية على دول الوحدة تحقيق نسبة معينة للعجز في الميزانية العامة و الدين العام منسوباً إلى الناتج الإجمالي بالإضافة إلى كون أنه لا يمكن لأي دولة عضو أن تستخدم سياسة سعر الصرف لتحقيق أهداف التوازن الداخلي، بالإضافة إلى اصطدام البنك المركزي الأوروبي بالمؤسسات الوطنية قد يؤثر الأورو على المراكز المالية الأوروبية و لكن ليس بنفس الدرجة فقد تتحسن القوى التنافسية لبعض الأسواق المالية و ذلك بسبب قيود الاحتياطي التي سوف يحددها البنك المركز الأوروبي، بينما يؤكد البعض أن استخدام الأورو و قيام البنك المركزي الأوروبي بمهامه سوف يفقد الدول الأعضاء حريتها إلى أسلوب التمويل التضخمي، لأنه يؤدي إلى زيادة موارد الحكومات و في هذا الصدد يتخوف البعض من اللجوء إلى فرض المزيد من الضرائب المباشرة قصد تعويض الخسارة الأمر الذي قد يؤثر في رفاهية الأفراد.

3- التفاوت في مستويات الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء:

قد يؤدي التفاوت في مستويات النمو الاقتصادي بين مختلف الدول الأعضاء في الوحدة النقدية إلى حدوث بعض الخلافات، فمنظمة الأورو تضم دولاً كإيطاليا و إسبانيا و البرتغال إلى جانب دول أخرى كالألمانيا و فرنسا و هولندا، هذه الدول الأخيرة تعد أكثر كفاءة في الأداء الاقتصادي من المجموعة الأولى بالإضافة إلى كونها أكثر تنافسية. هذا الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات أهمها: ماذا يمكن عمله إذا كان قد تم منعها من استعمال السياسات النقدية؟ و كيف يتم تحقيق التوازن الاقتصادي بين دول الوحدة النقدية؟ و إذا كان التوازن يتحقق عن طريق تدفقات عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فالسؤال المطروح هو ما إذا كانت الوحدة النقدية الأوروبية ستسمح بإزالة التفاوتات و هل ستصبح أوروبا في المستقبل القريب ولايات متحدة أوروبية؟

4- التركيز على توجيه الاستثمارات إلى أوروبا و على حساب الدول النامية:

يتخوف العديد من الاقتصاديين من تحول منطقة اليورو تدريجياً إلى اقتصاد مغلق على نفسه، فيعيد إطلاق الأورو ستشكل اقتصاديات الدول الأعضاء سوق عملاقة قدرت بـ 6 تريليونات دولار أمريكي و يتوقع الخبراء أن تسرع حركة اندماج الشركات الأوروبية من هذه الوتيرة، إذ يلاحظ أنه و مع بداية تطبيق المرحلة الثالثة من معاهدة ماستريخت زادت عمليات انسحاب الشركات الصغيرة الأجنبية من الأسواق الأوروبية و منها شركات خليجية مثل "مؤسسة الاستثمار الكويتي" التي كانت ما يقرب 35% من أسهم إحدى الشركات الأسبانية و قد يتعدى انغلاق اقتصاد منطقة اليورو القطاعات التجارية إلى الحد من حجم الاستثمارات المالية بقصد توجيهها لتحقيق أهداف التنمية في بلدان الاتحاد الأوروبي الأقل تقدماً، لذا فإن هناك مخاوف من تحمل بعض الدول أعباء مالية لدعم دول أخرى أقل تقدماً.

5- تفاقم مشكلة البطالة:

إن انطلاقاً اليورو أدى إلى تحفيز الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى استراتيجية أوروبية موحدة للعمالة، لتقادي التوتر الاجتماعي الذي يمكن أن يحدث نتيجة ارتفاع عدد عاطلين عن العمل، فهناك إقرار بأن أفضل إسهام يمكن للسياسة النقدية تقديمه للوصول إلى توفير فرص توظيف أكبر و كذا القيام بإصلاحات على مستوى أسواق العمل بمنطقة اليورو. ومن جهة أخرى نجد أن إحصائيات عام 1997 تشير إلى أن معدل العمالة في الاتحاد الأوروبي كان 60.5% مقارنة بمعدل 74% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان.

6- اختفاء المزايا النسبية التي تتميز بها بعض الصناعات في بعض المناطق:

تطبق دول منطقة اليورو أنظمة ضريبية مختلفة لتجنب لجوء بعض الصناعات إلى الهجرة من الدول مرتفعة الضرائب إلى الدول منخفضة الضرائب داخل الاتحاد الأوروبي. و يعد هاجس فقدان بعض الصناعات للمزايا النسبية من الأمور التي تعد من الأهمية بمكان، فنجد أن دولا مثل فرنسا و إيطاليا الضرائب فيها منخفضة و من جهة أخرى يرى البعض أن هناك احتمال لظهور مخاطر إضافية بالنسبة لبعض الدول الأعضاء التي تكون أسعار عملاتها مقابل اليورو قد حددت بأعلى من قيمتها الحقيقية و هذه الدول معرضة لتدهور القدرات التنافسية لصناعاتها ما لم تتخفف الأجور.

II- الفرص و المزايا المطروحة أمام اليورو:

1- تسهيل عملية التبادل بين الدول الأعضاء المشاركة في اليورو:

إن غياب أو اختفاء عمليات الصرف بين عملات الدول الأعضاء أدى إلى نوع من التقليل في حجم المخاطر و تكاليف التبادل بين الدول. وهذا ما سيميز عملية التفرقة في الأسعار و ينشط المنافسة و بالتالي تطوير و تبادل المنتجات و السلع و الخدمات و رؤوس الأموال، لذا فإن اعتماد اليورو كعملة أساسية في المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء قد ساهم في :

1-1- **اختفاء مخاطر الصرف**: لا يمكن تجاهل المجهودات المبذولة فيما يخص التقارب بين مختلف الاقتصاديات الأوروبية غير أن مسألة معدلات الصرف تعد نقطة حساسة و هامة فمثلا معدل صرف الليرة الإيطالية مقارنة مع الفرنك الفرنسي انخفض بنسبة 35% من سبتمبر 1992 إلى ماي 1995 ثم ارتفع بنسبة 12% من جوان 1995 إلى ديسمبر 1996.

1-2- **إلغاء تكاليف عمليات الصرف**: إن عمولات الصرف و تكاليف تغطية مخاطر الصرف مرتفعة جدا، لذا قررت اللجنة الأوروبية اختفاء هوامش و عمولات الصرف على العمليات بالنسبة للدول المتجاورة من جهة و انخفاض التكاليف الداخلية لتسيير العمليات المتجمعة في مختلف الاتحادات الاقتصادية من جهة أخرى. و هذه النسبة ستساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخلاف الشركات المتعددة الجنسيات و التي تحصل على أفضل النسب لعمليات الصرف الخاصة بها حيث تستطيع هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجراء المقاصة و لكن بصعوبة ما بين المبيعات و المشتريات بالخارج، أين نجد أن عملية المقاصة هذه ستسمح بتقليل و خفض المخاطر الخاصة بعملية الصرف، ومن جهة أخرى فإنه مثلا بالنسبة للمسافرين يمثل قرار إلغاء عملات الصرف جانبا ايجابيا حيث انه إذا سافر شخص و بالتسلسل إلى 15 دولة فهنا يقوم بعملية الصرف في كل دولة و سيخسر نصف قيمة النقود التي يملكها لارتباطها بتكاليف و نفقات الصرف بين العملات.

2- منع الانخفاض المتسلسل لقيمة العملات:

إن تثبيت معدلات الصرف بين العملات الوطنية و اليورو سيساهم إلى حد ما في استقرار اقتصاديات هذه الدول و بالتالي إعطاء الميزة التنافسية لمؤسساتها. حيث خفضت العديد من العملات بين سنتي 1992-1995 وهي الليرة الإيطالية و البيزيتا الأسبانية و الجنيه الإسترليني بالإضافة إلى انخفاض النمو الاقتصادي و العملة في فرنسا.

3- تأمين سياسة ملائمة للقرارات طويلة الأمد للمؤسسات:

يعد اختفاء المخاطر الناجمة عن عملية الصرف من بين العوامل التي خلقت محيطا ايجابيا و محفزا فيما يتعلق بالصادرات و الواردات و الديون، هذه القرارات لها أثر في المدى الطويل على مردودية المؤسسة تمكن أن تأخذ على أساس الحسابات الاقتصادية مع إبعاد التوقعات التي يحتمل وقوعها خلال حركة نسب الصرف و الفوائد. لذا فإن كلا من مؤسستي TOYOTA و UNILEVER صرحتا على انه في المستقبل لن تستثمرا في الدول غير المنظمة لمنطقة اليورو.

4- استقرار الأسعار داخل الاتحاد:

لقد اضطلع البنك الأوروبي المركزي (BCE) بمهمة تطبيق و تنفيذ السياسة النقدية مع التركيز على استقرار الأسعار. يجب على البنك أن يكون مستقلا عن حكومات الدول و المؤسسات المجاورة و قد أثبتت الخمسين سنة الأخيرة أن الدول التي تملك بنك مركزي مستقل عن السلطة السياسية هي الأقل تعرضا للتضخم دون أن يؤثر ذلك على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى أن غياب عمليات و مخاطر الصرف قد ينجر عنها اشتداد المنافسة في أوروبا نظرا لانخفاض الأسعار.

5- تقليص مستوى نسب الفوائد:

يتحتم على العديد من الدول الأوروبية رفع نسب الفائدة لدعم عملاتها في سوق الصرف و مع اختفاء العملات الوطنية و يجب أن لا تكون هناك سياسات وطنية للصرف فظهور العملة الواحدة الموحدة سيخلق أسواق مالية واسعة إجبارية و التي ستجلب نسبة هامة من الادخار التي ستساهم في تخفيض نسب الفائدة في أوروبا. و مع إلغاء مخاطر الصرف سيتحتم على الادخار الأوروبي أن يبقى داخل أوروبا مع أن الادخار غير الأوروبي الذي تجلبه عملة أجنبية كبيرة و التي يسيرها البنك المركزي المستقل سيتم استثماره بشكل واسع في أوروبا بالإضافة إلى كون أن توحيد الأسواق سيعمل على زيادة السيولة و تقليص الخطر خاصة بالنسبة لملاك الحصص أو الأسهم لعدم وجود مشتري لكميات كبيرة و بأسعار مناسبة لذا يتوجه الكثير من المستثمرين غير الأوروبيين إلى شراء اسهم أو حصص في أوروبا لكي لا يكونوا مجبرين على دفع حقوق المحللين الاقتصاديين المتخصصين في العديد من الأسواق و العملات الأوروبية.

6- إعادة توازن النظام النقدي العالمي:

يعد اليورو العملة الاقتصادية الأقل عرضة للتضخم و المتمتعة بمالية عامة سليمة و المسيرة من طرف البنك المركزي المستقل. إذ أن مجيء اليورو ساهم في إنقاص أولوية الدولار كعملة احتياطية و كعملة يتم بها فورة الصفقات الخاصة بالتجارة الخارجية. إن النظام النقدي الدولي يجب أن يسترجع توازنه على مستوى ثلاث مناطق و هي: منطقة اليورو و منطقة الدولار و منطقة الين. الأمر الذي يسمح لأوروبا بالمناقشة العادلة مع أهم الشركاء المنافسين (الولايات المتحدة و اليابان) على الساحة التجارية و النقدية الخارجية.

7- الإسراع في بناء السياسة الأوروبية:

إن إيجاد عملة موحدة كان له تأثير فعال في بناء استراتيجية نحو إيجاد سياسة أوروبية لان تسيير أي مجال دون قيود أو مخاطر صرف حيث تطبق سياسة نقدية واحدة- سيؤدي إلى حركة جديدة للتكامل و التي تؤدي إلى تحويل الخبرات السياسية إلى مؤسسات شبه وطنية لتطوير السياسة الخارجية و الأمن المشترك و يؤدي كذلك إلى إصلاح مؤسسات المجموعة إلى فيدرالية أكبر مع شبه اختفاء لحق الفيتو حسب Jean Monnet -أحد الأباء المؤسسين للمجموعة الأوروبية- على انه يجب أولا و قبل كل شيء إرساء أوروبا على موقع اقتصادي صلب .

الخاتمة:

إن وجود اليورو كعملة دولية تنافس العملات الأخرى و تقوم بوظائف العملة الدولية على أحسن وجه يتوقف على مدى فاعلية و جودة السياسات النقدية و المالية و الضريبية و الاقتصادية المتبعة في منطقة اليورو و من جهة أخرى فإن اليورو يعد بمثابة الوافي من مختلف الأزمات و الاختلالات التي تواجهها الأسواق المالية العالمية و على العموم فإنه من خلال المقارنة بين المزايا و السلبيات التي يطرحها اليورو نجد أن أمامه العديد من فرص النجاح على الصعيد الدولي.

i - د سمي صارم " الأورو " دار الفكر، دمشق، سوريا، 1999، ص. 155

ii - سمي صارم، المرجع نفسه، ص. 145

iii - د. فاروق محمود الحمد، سلسلة رسائل البنك الصناعي، جوان 2000، العدد 61، ص. 85-97 .